المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 29-08-2007 العـــدد : 14310
الصفحـات : 39 المسلسل : 331

افتتح الملتقى السنوي تحت شعار "التدريب أولاً"..

الغفيص: تنظيم «التدريب المهني» سيطور الموارد البشرية

الرياض - محمد الحيدر:

■ افتتح محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص الملتقى السنوي لمسؤولي التدريب التقني والمهني يوم أمس في مدينة جدة وذلك بحضور نواب المحافظ وعدد من مسئولي المؤسسة وعمداء ومديري الوحدات التدريبية.

وأكد في كلمة الافتتاح على أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة في سبيل إعداد القوى العاملة الوطنية لسد حاجة سوق العمل من الكوادر البشرية المؤهلة تقنياً ومهنياً وسلوكياً وفق منهجية واضحة ومدروسة تم إعدادها بعد الإطلاع والاستفادة من التجارب العالمية في مجال التدريب التقني والمهني مما يسهم في تحقيق تلك الهدف.

وبيّن أن المؤسسة استطاعت أن تتوسع في إنشاء وتجهيز الوحدات التدريبية من كليات تقنية ومعاهد تدريب مهنية في مختلف مدن ومحافظات المملكة وفق مواصفات فنية عالية وبما يرقى بمستوى العملية التدريبية.

ونوه إلى ما حققته المؤسسة من تطوير للحقائب التدريبية وفقاً لمعايير المهارات المهنية الوطنية والتي شملت حتى الآن أكثر من (٢٨٠) مهنة وبمشاركة فاعلة من ذوي الخبرة العاملين في منشآت القطاع الخاص وكانت محل إشادة عدد من الوفود الإقليمية والدولية التي اطلعت عليها وأبدت رغبتها للاستفادة منها،وأكد في هذا الجانب أن المؤسسة ماضية قدماً في إعادة تصميم وتطوير خططها التدريبية بما يتوائم ومتطلبات القطاع الخاص في ظل التطور السريع الذي يشهده هذا العصر في المجالات التقنية والمهنية.

وأوضح أن المؤسسة بدأت في زيادة برامج الإبتعاث والتدريب لمنسوبيها من أعضاء هيئة التدريب والمشرفين لتطوير مستوى كفاءتهم وتجديد الخبرة والمهارة لديهم لمواكبة أخر التطورات المعرفية والإدارية والتقنية التي يشهدها هذا العصر.

وأشار محافظ المؤسسة إلى تنوع برامج التدريب المشترك الذي انتهجته المؤسسة مؤخراً بمشاركة عدد من مؤسسات القطاعين العام والخاص كبرنامج التدريب العسكري المهني والتنظيم الوطني للتدريب المشترك والتدريب في السجون وبرامج خدمة المجتمع والتدريب المستمر وبرامج تنمية المنشآت الصغيرة والتي ساهمت في استيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب السعودي لتأهيلهم بأسلوب تدريب عملي يساعد على إلحاقهم بسوق العمل مباشرة.

وأكد على مدى أهمية التواصل مع منشآت القطاع الخاص وتأصيل العلاقة معها لمشاركة المؤسسة في تصميم وتطوير البرامج التدريبية التي تنفذها ومن ثم استقطاب مخرجاتها لتدريبهم عملياً ومن ثم توظيفهم بما يحقق سعودة المهن في سوق العمل.

وأشار معاليه إلى أن عدد المتقدمين للالتحاق بالكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية للبنات بلغ أكثر من مئة ألف طالب وطالبة سيتم قبول ٣٠٪ منهم بناءً على الطاقة الاستيعابية الحالية للكليات التقنية. وفي ختام كلمته أكد على بذل المزيد من الجهد للإعداد لبدء العام التدريبي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المتقدمين للالتحاق بالوحدات التدريبية والعمل على تهيئتها بجميع متطلبات العملية التدريبية لتحقيق الجودة العالية في مستوى التدريب.

الجدير بالذكر أن ناقش خلال الملتقى أبرز الموضوعات المتعلقة بالبرامج التدريبية والمشاريع الحديثة التي بدأت المؤسسة تنفيذها لتطوير التدريب التقني والمهني في المملكة، وكذلك الإطلاع على ما أتخذ من إجراءات لتنفيذ خطة الإعداد لبدء العام التدريبي الحالي.

في المقابل أعرب معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظهما الله - بمناسبة صدور موافقة مجلس الوزراء على تنظيم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ونوه بالرعاية الكريمة والدعم والاهتمام البالغ الذي يحظى به قطاع التدريب التقني والمهني من لدن القيادة الرشيدة، مشيراً إلى أن هذا التنظيم يجسد رغبة الدولة وحرصها على دفع عجلة تنمية وتطوير الموارد البشرية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية.

وأكد الغفيص أن إيجاد قاعدة عريضة وواسعة من القوى العاملة الوطنية ذات تأهيل تقني ومهني من أهم أهداف خطة تنمية الموارد البشرية. حيث كانت المملكة سباقة في إعطاء الأولوية لتطوير قطاع التدريب التقني والمهني. وقد تم ترجمة هذه الأولويات بتوفير مخصصات مالية كبيرة لتنفيذ مشاريع تطويرية لهذا القطاع بهدف تأسيس البنى التحتية اللازمة لوضعه على أرضية صلبة وبناءً عليه تقوم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في الوقت الحاضر بإنشاء واستبدال (٤٥) كلية تقنية، و(١٦٢) معهد تدريب مهني، و(٤١)معهداً تقنياً عالياً للبنات في مدن ومحافظات المملكة، هذا إضافة إلى التدريب الواسع الذي يتم من خلال الإمكانيات الفنية التدريبية الكبيرة في منشآت القطاعات العسكرية وبرامج التدريب المشترك مع القطاع الخاص والتدريب المهني في السجون وبرامج التدريب في مجال تنمية المنشآت الصغيرة.. وبعد اكتمال إنشاء وتجهيز وتشغيل المشاريع المشار إليها آنفاً سيرتفع عدد الكليات التقنية والمعاهد التقنية العليا ومعاهد التدريب المهني إلى (٢٨٠) كلية ومعهداً، وسيتضاعف - بإذن الله تعالى - عدد المتدربين فيها من (١٠٠) ألف إلى (٤٥٠) ألف متدرب ومتدربة، كما سيتضاعف عدد الخريجين من (٤٠) ألف إلى (١٨٠) ألف خريج وخريجة سنوياً - إن شاء الله تعالى.

وأبان معاليه إلى أن التجارب التنموية العالمية قد أكدت على ضرورة الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لضمان النجاح وترسيخه في تطوير التدريب التقني والمهني، وضمان المواءمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل والاستجابة السريعة والميدانية لحاجات الإنتاج المتجددة.

وذكر الغفيص أن مجالات التعاون في الماضي القريب كانت محدودة جداً إلى أن تم تفعيلها باتجاه الالتزام بضرورة الشراكة والتنسيق بين مسئولي التدريب في القطاع الحكومي ومسئولي القطاع الخاص والذي أدى إلى نتائج واعدة نتطلع فيها إلى مواصلة مسيرة التعاون وتوسيع مجالاته لما فيه مصلحة الوطن العزيز، وكان من أبرز تلك النتائج بناء المعايير المهنية الوطنية لأكثر من (٢٨٠)

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 29-08-2007 العـــدد : 14310
الصفحـات : 39 المسلسل : 331

مهنة، وتنفيذ برامج التدريب المشترك.

وبيّن الغفيص بأن تنظيم المؤسسة يشمل العديد من التعديلات من أبرزها:

١ - تعديل اسم «المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني» إلى «المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني» وهو ما يتفق مع التوجهات الحالية والمستقبلية للمؤسسة بالتركيز على التدريب وتقديم برامج تقنية ومهنية موجهة لسوق العمل.

٢ - يحدّد التنظيم الجديد اختصاصات المؤسسة الرئيسية وفق الغرض من إنشائها الذي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال التدريب، بما يسهم في سد احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة. من خلال مايلي:

* تأهيل المدربين التقنيين والمهنيين، وتطويرهم، وتصميم برامج التدريب، وتنفيذها.

* الإشراف على التدريب في القطاع الخاص، وتحديد معاييره الفنية.

* الدخول في شراكات إستراتيجية مع مؤسسات التدريب في القطاعين العام والخاص، لإدارة الكليات والمعاهد والبرامج التقنية والمهنية، وتشغيلها.

* مشاركة القطاعين العام والخاص في التدريب؛ لتوفير الموارد البشرية التقنية والمهنية المتخصصة.

٣ - إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة برئاسة وزير العمل وتوسيع مشاركة القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة في مجلس إدارة المؤسسة وتعديل مسميات الجهات الحكومية في مجلس الإدارة ورفع مستوى ممثليها من متخذي القرار.

٤ - إعطاء المؤسسة المرونة اللازمة للدخول في شراكات إستراتيجية مع مؤسسات التدريب في القطاعين العام والخاص؛ لتتولى تلك الجهات إدارة الكليات والمعاهد والبرامج التقنية والمهنية، وتشغيلها وهذا يسرّع من نقل الخبرات العالمية المتميزة لسوق العمل السعودي عامة ولسوق التدريب خاصة.

٥ - إعطاء الصلاحية لمجلس إدارة المؤسسة في إصدار اللوائح الداخلية المتعلقة بشؤون أعضاء هيئة التدريب الوظيفية والإدارية والمالية، وهذا يوفر سلماً وظيفياً يساعد على استقطاب المدربين ذوي الكفاية والخبرة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

وفي ختام تصريحه قدم الغفيص شكره وتقديره لمعالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة على جهوده الحثيثة والمستمرة لدعم برامج المؤسسة وأنشطتها المختلفة، ووجه الدعوة لرجال الأعمال بتحقيق الشراكة مع المؤسسة في تنفيذ برامج التدريب وقال إننا كمسئولين في المؤسسة نعتبر أرباب القطاع الخاص ومسؤوليه شركاء لنا في بناء قاعدة عريضة من الموارد البشرية الوطنية عالية التأهيل تقنياً ومهنياً.